## شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

### مسؤولون.. لكن "زعاطيط"!

لدينا مشكلة كبيرة، هي عدم وجود محكمة دستورية أو محكمة اتحادية عليا بالمواصفات المحددة في الدستور، كان من المفترض أن تتشكل منذ سنوات بعدما صوّت ملايين العراقيين على الدستور قبل ست سنوات. وما لم تُحلّ هذه المشكلة فان الأمور في بلادنا التي تتجه من سيئ إلى أسوأ ستتدحرج بسرعة سيارات السباق نحو الحال الأكثر سوءاً.

ولو كانت هذه المحكمة موجودة للجأتُ إليها شخصياً، ربما مع مجموعة من الزملاء والأصدقاء والمعارف الذين يحملون الهمّ نفسه والعزم ذاته، للطعن في شرعية وجود الكثير من أعضاء مجلس النواب ومجلس الوزراء في مناصبهم... هذه المرة لن تكون حجة الطعن عدم شرعية الإجراءات المتصلة باختيارهم نواباً ووزراء (القضاء حَكَم بان قانون الانتخابات الذي جرت على أساسه الانتخابات البرلمانية الأخيرة غير دستوري)، وإنما لديّ حجة جديدة هي عدم بلوغ هؤلاء النواب والوزراء سن الرشد الخاصة بمنصبي النائب والوزير. فالقانون يحدد هذه السن بثلاثين سنة لكي يكون متاحاً لأي كان احتلال منصب عضو مجلس النواب أو الوزير، ومن الواضح أن معظم النواب والوزراء ليسوا راشدين بعد.

لن أطالب المحكمة بالتوثّق من شهادات ميلاد هؤلاء النواب والوزراء (مع طلب صحة صدور!) ولا بإجراء فحوصات الأسنان و (دي أن أيه)، وإنما سأقدّم وثائق غير مزورة ودلائل قاطعة وأكيدة تثبت أنهم مازالوا دون سن الرشد. إنها تصريحاتهم ومقابلاتهم المنشورة في الصحف والمبثوثة عبر محطات الإذاعة والتلفزيون، وهي كثيرة للغاية وتملأ شاحنات عملاقة أكبر من لوريات "سيكس ويل".

هذا النائب أو الوزير الذي يلعب من تلقاء نفسه دور الناطق باسم السلطة القضائية يُعلن قراراتها ويُفتي في ما هو خاصٍ بها، هو شخص قاصر بالتأكيد لأنه لا يعرف إن هناك فصلاً بين السلطة التشريعية أو التنفيذية التي ينتسب هو إليها وبين السلطة القضائية التي أباح لنفسه من دون وجه حق أن يتحدث باسمها ويُصدر الأحكام نيابة عنها.

وذاك النائب أو الوزير الذي يتحدث عن ملفات على طاولته أو تحت أحد أبطيه تثبت تورط زميل له في ممارسة الإرهاب أو دعمه وسرقة المال العام واستغلال النفوذ، هو غير راشد بالتأكيد، لأن نائب الشعب الراشد والمسؤول الحكومي الراشد لا يلعب لعب "الزعاطيط" متوعداً ومناكفاً، وإنما يتقدم إلى القضاء بمعلوماته ووثائقه حتى لو كانت تُدين أخاً له أو ابناً.

وغيرهم من النواب والوزراء ممن يرمي الآخرين بحجارة الطائفية والعنصرية والشوفينية لم يزل بينه وبين سن الرشد سنوات ضوئية لأنه لا يُدرك انه هو أيضاً مُثقل بخطيئة الطائفية والعنصرية والشوفينية، وانه ما كان له في الأساس أن يكون نائباً أو وزيراً لولا ارتكابه إثم الطائفية والعنصرية والشوفينية.

وسوى هؤلاء وأولئك ممن يتكبّر على مجلس النواب ولا يحضر جلساته، أو يعطّل مصالح الناس بتركه مكتبه الوزاري "جكارة" في (على عناد) رئيس الحكومة، ليس بالراشد إطلاقاً هو الآخر.

نريد محكمة دستورية أو عليا نتظلم لديها من "زعاطيط" المجلس والحكومة والكتل والائتلافات هؤلاء.

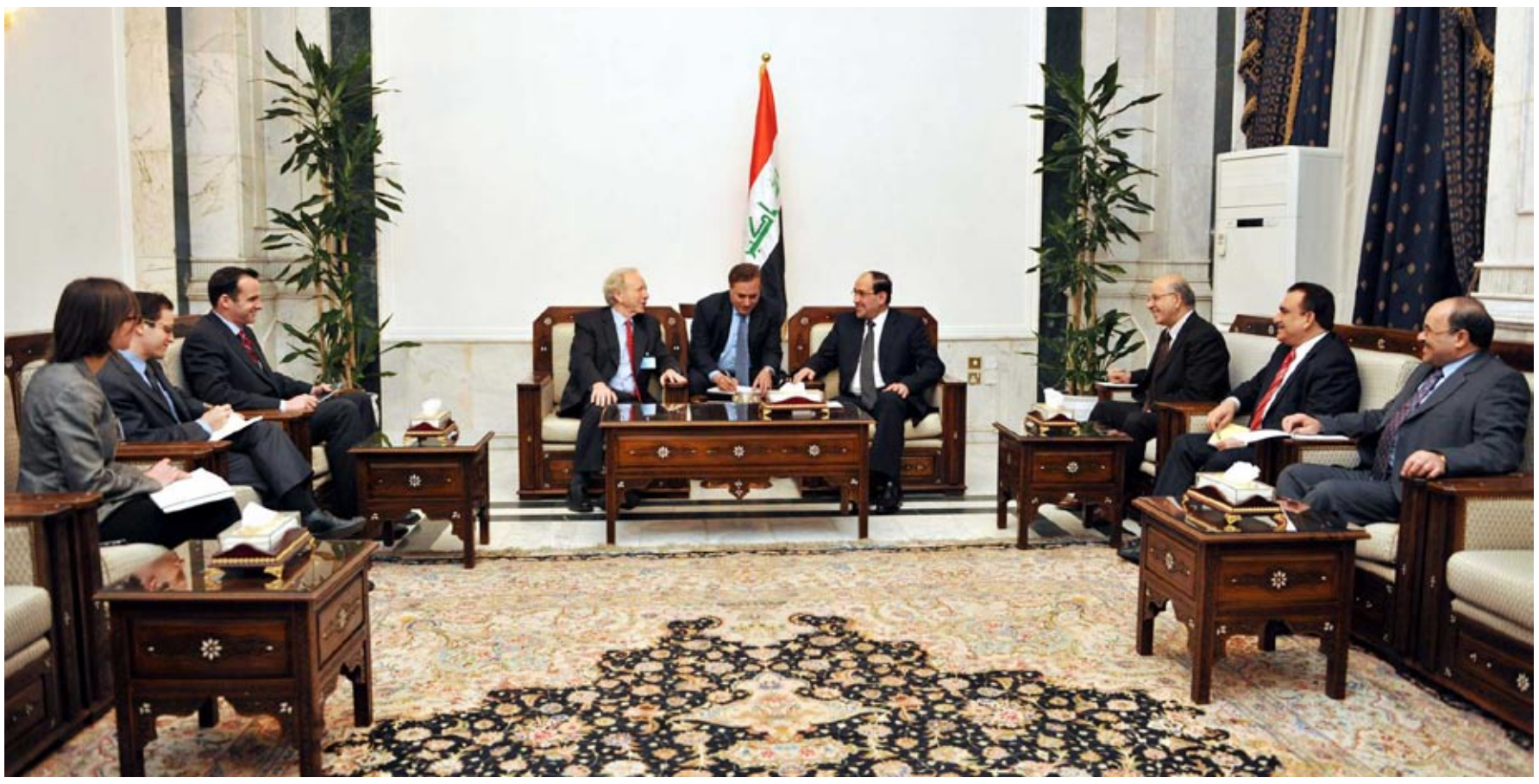

المالكي يلتقي عددا من اعضاء الكونغرس أمس.. (رئاسة الوزراء)

# حمى الخطابات والتصريحات مفتتحٌ لعام جديد

**استقبل العراقيون عامهم الجديد بسيل جارف من التصريحات الساخنة، وبرغم ذلك فأن مناخ العاصمة ومدن العراق كان باردا لاذعا لم تسعفه تلك التصريحات و(الاحتفالات) التي عمت أرجاءً منه، إذ بقيت الأزمة معلقة برغم كل الدعوات التي صدرت من أكثر من جهة، والملاحظ إن عدوى الخطابات استشرت بشكل يشبه العدوى**

□ تحليل سياسي /ماجد طوفان

فبعد خطاب رئيس الحكومة بمناسبة خروج القوات الأميركية من العراق، الذي تعددت أسماؤه فسمي بيوم الوفاء، والجلاء، واليوم الخالد، وأخيرا يوم العراق، وهذا يدلل على ان سياسيينا لا يتقنون سوى الكلام –وهو غير نافع–.

المالكي لم يكن موفقا بطروحاته ولا حتى بشكل الاحتفالية التي كانت اقرب إلى الفوضى منها إلى الاحتفاء، فقد ساد الهرج والمرج أرجاء القاعة، وخرجت الاحتفالية عن أيّ سياق، اعتقد كان على رئيس الحكومة أن يبعث رسائل اطمئنان إلى الجميع، وان يؤكد على بناء الدولة المدنية، وتعميق أسس العملية الديموقراطية بشكلها الحقيقي، وان يجعل المواطنة هي الأساس في البناء والتعامل، أما الحديث عن الثورات ومن يقوم بها ومن يسرقها فلا اعتقد أن هذا الكلام له مناسبة لقوله، مع المغالطة الكبيرة التي وقع السيد رئيس الحكومة في هذا الموضوع تحديدا!! وما أن أنهى السيد المالكي خطابه واحتفاليته لم يستطع رئيس مجلس النواب صبرا فطلع علينا يوم أمس بخطاب، سبقه ترويج له قبل يوم، وكأن الخطابات هي ما ينتظره العراقيون من حكامهم الحاليين، والملاحظ أن خطاب النجيفي جاء حافلا بالإنشاء والجمل الجاهزة، مع الإشارات المبطنة التي دسها السيد النجيفي ضد خصومه، والمراقب يستنتج ومن دون عناء أن يوم الجلاء –أو سمّه ما شئت– أنتج لنا تنافسا على الخطابات ليس إلا!! وليت هذه الخطابات كانت صريحة وكاشفة لما تعانيه البلاد من أزمة خانقة، وليتها كانت تضع مقدمات أولية للحلول، من جهة أخرى أصبح عقد المؤتمر الوطني المزمع عقدة أخرى هو الآخر، ولعل المفارقة التي يلتقطها المراقب، هي أن المؤتمر الغاية منه الوصول إلى حل بين الفرقاء السياسيين، فإذا به هو الآخر يتحول إلى عقبة، فقد اختلف السياسيون على مكان عقده، فمنهم من يريد عقده في بغداد، وآخرون يريدون عقده في أربيل، وإزاء هذا الموقف هل يمكن أن يعول على عقد مؤتمر أصبحت الجغرافيا المكانية العراقية على اتساعها غير مستوعبة له، الأمر الآخر، إن الكتل والأحزاب أخذت ومنذ أيام تعلن عن شروط وربما اشتراطات لحضور المؤتمر، وهم بذلك يطبقون المثل الانكليزي، فقاموا بشكل مبكر بوضع العربة أمام الحصان، وهذا يؤشر أن الجميع ليست لديهم رغبة للحوار الحقيقي والجاد الذي يمكن أن يضع حدا لكل الأزمات التي أصبحت من الكمّ والنوع بما لا يمكن إيجاد الحلول لها في أشهر وربما في سنين، ولعل السياسيين عندنا أعجبتهم لعبة القط والفار، والكر والفر، ووضع الرؤوس في التراب تيّمنا بما يفعله النعام عندما يشعر بالخطر، لكن هناك فرقا شاسعا بين غاية النعام وغاية سياسيينا الأفاضل، يوم أمس أردت ان أحصي عدد تصريحات المسؤولين من تنفيذيين وتشريعيين فوجدتها تفوق العد، وإذا كان في نيّتي أن اجمعها فأنها ستحتل صفحات الصحيفة من الأولى وحتى الأخيرة، وهي بمجموعها خطابات استفزازية ومتنافرة وصارخة وحادة ولا تحمل في محواها أية دلائل على أن مطلقيها باحثون عن الحلول، بقدر ما توحي إن الكل يريد ان يتقاطع مع الآخر، لذا من الواضح إننا نعيش عصر الخطابات والتصريحات، ويعتقد ساستنا إن العراقيين توفر لهم كل شيء، وإنهم في حالة من الترف الاقتصادي والاجتماعي والنفسي ولا ينقصهم سوى الجلوس أمام شاشات التلفاز لسماع هذه الخطب والكلام الذي أصبح ممجوجا ولا يحمل أي معنى. وإذا قمنا بنظرة فاحصة وبسيطة على أية دولة في العالم تجري فيها أحداث أكثر مما يجري في بلدنا، فأننا سنجد ناطقا واحدا لكل مؤسسة وهم يعدون على أطراف الأصابع، في حين أصبح مجلس النواب بمجموع أعضائه الـ ٣٢٥ كلهم ناطقين رسميين ناهيك عن المتحدثين بأسماء الكتل والوزارات وما دونها.

وبرغم كل هذا الكم الهائل فأننا ما زلنا نبحث عن الحقيقة والصدق والنوايا والحلول!

# الأمم المتحدة تبدي استعدادها لحل مشاكل البلاد

الامم المتحدة.. (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

طالب النائب الأول لرئيس مجلس النواب قصي السهيل، الاثنين، الأمم المتحدة بدعم القضاء العراقي، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والدستورية، فضلاً عن السعي إلى حل مشاكل البلاد مع دول الإقليم، فيما أبدت الأمم المتحدة استعدادها للتعاون. وقال السهيل في بيان صدر امس على هامش استقباله الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر، وحصلت (المدى) على نسخة منه، "تطرقنا للتطورات التي تشهدها الساحة السياسية لاسيما الأزمة الحالية التي تعيشها البلاد وضرورة الوصول إلى حل بأسرع وقت ممكن من خلال احترام السلطة القضائية كونها جهة مستقلة"، مبيناً أن "الطرفين شددا على ضرورة أن تبقى كذلك". وطالب السهيل الأمم المتحدة بـ"دعم الجانب القضائي في العراق وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والدستورية فيه من خلال تقديم المشورة الفنية"، كما شدد على "أهمية أن تلعب دوراً فاعلاً في حل المشاكل الإقليمية التي تترك تأثيراتها على العراق خصوصاً في المرحلة المقبلة". من جانبه، أبدى كوبلر "استعداد الأمم المتحدة لتقديم الوسائل التي من شأنها أن تدعم العملية السياسية في العراق والنظام الديمقراطي فيه"، حسب البيان.

ويشهد العراق أزمة سياسية كبيرة تزامناً مع اكتمال الانسحاب الأميركي، نجمت عن إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي على خلفية اتهامه بدعم الإرهاب، فضلاً عن تقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه والقيادي في العراقية أيضاً صالح المطلك، بعد وصفه بأنه ديكتاتور، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديم طلب إلى البرلمان لحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي.

# المالكي يوافق على مطالب الأنبار تجنّبا لثورة الإقليم

□ بغداد/ المدى

وافق رئيس الوزراء نوري المالكي على جميع مطالب محافظة الأنبار التي تقدم بها مجلس المحافظة الشهر الماضي.

وقال محافظ الأنبار قاسم محمد الفهداوي عقب لقائه رئيس الوزراء نوري المالكي أمس، أن المالكي وافق على جميع مطالب المحافظة، ووجه الوزراء بتنفيذها في أسرع وقت.

وأضاف "التقيت رئيس الوزراء أمس وبحثنا القضايا التي تخص الأنبار، ووافق على جميع مطالب المحافظة، وتم تشكيل لجنة مع مكتب المالكي لتنفيذ المطالب، كما أن المالكي أصدر توجيهات فورية إلى الوزارات والدوائر المعنية بالمطالب بتنفيذها وبأسرع وقت، مشيراً إلى أن المالكي كان متجاوبا مع مطالب المحافظة ووعد بتحسين الواقع الخدمي لها من خلال زيادة التخصيصات". وتابع "كما تمت مناقشة الخطة الخاصة بتحويل جميع صلاحيات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية عدا تلك التي تتعلق بالسيادة والأمن والسياسة الخارجية وتوزيع الثروات التي يجب أن تكون مركزية، حتى يتم توزيعها على جميع المواطنين بالتساوي". وذكر المحافظ أن الاتفاق مع المالكي حول المطالب تم أيضاً على تشكيل لجنة وزارية لتنفيذ المطالب، فضلاً عن التوجيهات السريعة التي أصدرها المالكي، ورحب المحافظ بتجاوب وموافقة المالكي على المطالب. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قد أبدى استعداده لتنفيذ جميع المطالب التي تقدم بها مجلس محافظة الأنبار، فيما كشف عن خطة لتحويل الكثير من صلاحيات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية.

فيما أمهل مجلس محافظة الأنبار، خلال جلسة طارئة، الحكومة المركزية ١٤ يوماً كان من الممكن أن تنتهي أمس الإثنين لتنفيذ عشرين مطلباً دستورياً وقانونياً، مهدداً باتخاذ قرار حاسم في حال عدم تنفيذها.

من جانبه، قال سعد المطلبي المقرب من ائتلاف دولة القانون، إن المالكي يشعر بوجود عدد من المشاكل في محافظة الأنبار وبالتالي يعمل على حلها من خلال الحوار.

المطلبي أشاد في تصريح خص به (المدى)، أمس بموقف الحكومة المحلية في الأنبار، وقال "انه لأمر جيد حينما حمل أعضاء الحكومة المحلية مشاكلهم إلى رئيس الوزراء من اجل حلها وفق لصلاحيات الأخير الدستورية وهذا يدل على حرص الأنبار على عدم إثارة المشاكل، وبالتالي يسرت على المالكي حل هذه الإشكاليات لاسيما وانه يعرف بوجود عدد من الالتباسات فيما يتعلق بصلاحيات تلك المحافظات".

ويرى المطلبي "أن الأنبار كانت موفقة أكثر من ديالى وصلاح الدين اللتين تسرعتا في مسألة الأقاليم، لكن الأولى تداركت هذا الخطأ ولجأت إلى الحلول العقلانية التي تستطيع من خلالها الحصول على ما تريد وفق للقانون".

# البرلمان يشكو تجاهل الحكومة توصياته بخصوص الموازنة

□ بغداد/ المدى

يعقد مجلس النواب اليوم جلسته الحادية عشرة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية، وكانت عضو اللجنة المالية نجيبة نجيب قد أكدت أن جلسة اليوم ستشهد القراءة الثانية للموازنة الاتحادية، منتقدة في الوقت نفسه عدم استجابة الحكومة للتوصيات التي رفعت من لجنتها في القراءة الأولى.

وأضافت نجيب في تصريح لـ(المدى) "قد يواجه مجلس النواب اليوم مشكلة فيما يخص اكتمال النصاب والمقاطعة المستمرة من نواب ائتلاف العراقية، وما أن تم اكتمال النصاب فستكون الموازنة في قمة جدول الأعمال"، وتابعت "أن اللجنة المالية عقدت اجتماعات مع بعض المعنيين لمناقشة الموازنة وإيجاد نقاط الضعف فيها"، مشيرة إلى "أن الحكومة لم تستجب لتوصيات البرلمان خصوصا بعد أن تمت القراءة الأولى وبحضور وزير المالية رافع العيساوي"، وعن توافق الكتل حول الميزانية قالت نجيب "حتى الآن لم يتم التوافق مع الكتل حول الميزانية والوصول إلى صيغة ترضي جميع الأطراف، وهناك مجموعة من الملاحظات لدى بعض الأطراف وقد تواجه مشاكل في يوم التصويت عليها"، واستدركت "إن إحدى أهم الانتقادات الموجه على الموازنة زيادة الصلاحيات الإدارية للمحافظات والأقاليم بموجب الدستور"، وطالبت عضو اللجنة المالية الحكومة بإرسال الحسابات الختامية إلى مجلس النواب، موضحة "من الصعب أن يقوم مجلس النواب بالعمل على ميزانيات تخمينية من ٢٠٠٤ ولغاية الآن مما يعيق عمل المشاريع بشكل مباشر".

وأردفت أن من بين المشاكل التي لم تحسم حتى اللحظة تلك التي بين الإقليم والمركز بخصوص رواتب البيشمركة. ومن جانبه انتقد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الموازنة معتبرا افتقادها المشاريع الخدمية على حساب الاستثمارية أمرا سلبيا على الرغم من تميزها بزيادة كبيرة. وقال أسامة النجيفي خلال كلمة له بمناسبة الانسحاب الأميركي من البلاد ألقاها في مجلس النواب، أمس إن "الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ تميزت بزيادة في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية"، مبينا أن "التخصيصات المالية غير كافية لسد حاجة القطاعات الخدمية التي من شأنها تحسين بوصلات التنمية البشرية المختلفة نحو الأفضل". وأكد النجيفي ضرورة أن "تكون هناك أولوية كبرى للخدمات الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة وزيادة تخصيصات تنمية الأقاليم ودعم منظمات المجتمع المدني لتحقيق رفاهية اكبر للمواطن ووضع الحلول العاجلة وبسقف زمني محدد ومعلوم للازمات الكبرى التي تعصف بشعبنا". وكان وزير المالية العراقي رافع العيساوي قد أعلن في الثامن من شهر كانون الأول من العام الماضي، في مؤتمر صحافي أن مجمل الموازنة العراقية للعام ٢٠١٢ قد بلغت ١١٧ ترليون دينار، مبينا أن حصة الميزانية التشغيلية لعام ٢٠١٢ بلغت ٨٠ ترليون دينار، مقابل ٣٧ ترليون دينار كميزانية استثمارية، وبنسبة عجز بلغ ١٤ ترليون دينار وهو ما يمثل ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي و١٢ بالمئة من مجمل الموازنة".

وصوت مجلس النواب على الموازنة العامة للعام ٢٠١١ البالغة نحو ٩٣ ترليون بعجز ١٤ ترليون دينار، فيما بلغت النفقات التشغيلية، ٦٤ ترليون دينار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٩ ترليون دينار،على أساس معدل ٧٦,٥ دولار لبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و٢٠٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون